

كتاب إحياء النحو (إبراهيم مصطفى)

- دراسة وتحليل ونقد -

أ.م. رحيم جمعة علي الخزرجي

كلية التربية الاساسية / الجامعة المستنصرية

المقدمة :

((قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي ولو جئنا بمثله مدداً.)) الكهف/ ١٠٩
وصلى الله على افضل الخلق محمد بن عبد الله سيد المرسلين وخاتم النبيين وعلى آله واصحابه المنتجبين الى يوم الدين.
اما بعد ...

إن من اهم المشاكل التي تواجه المعلمين والمتعلمين هي طريقة تعليم وتعلم النحو العربي ، لو كانت هناك مشكلة في نظر من يريد ان يبسر هذه العملية ويجدها ، لكن في الحقيقة لا توجد أية مشلة . الا أن الغوص في نواحي الشذوذ والشوارد اللغوية والتعقيد النحوي - جعل في هذه العملية بعض الصعوبة ولا سيما في القواعد البعيدة عن السليقة العربية وعن ما اعتاد عليه العرب وعن ما حققه جمهور النحاة من قواعد بعيدة عن الشواذ من الشواهد النحوية . وما افرزته بعض اللهجات من عيوب ايضاً . ان الاهتمام بتلك الشواذ ، جعل النحو العربي غريباً على المتعلمين يجدون فيه صعوبة من حيث تقبله وتطبيقه في الكلام الفصيح والمشارك بين عموم المتكلمين للغة العرب .
ومما لا شك فيه أن القرآن الكريم هو اللباب المصفى للعربية ، لأنه نزل باللغة المشتركة لدى جميع القبائل العربية فجاء فصيحاً معرباً بفهمه الداني والقاصي حاوياً جميع الاساليب اللغوية والنحوية الا ماندر ، فبذلك يعد المعين الاوفى لدراسة اللغة والمعتمد في تعقيد النحو وتطبيق التمارين النحوية واللغوية ، فمن الاجدر ان نتخذ تعابير

وآياته القصيرة للدراسة والتطبيق والحفظ ، فتلاوته وحفظه وتطبيقه في التعبير اللغوي يؤدي الى ترويض اللسان العربي ويجعله قادراً على النطق بالفصح والفصاحة .

اما بخصوص الصيحات التي تنادي بتيسير النحو العربي لكي يكون سهلاً على المعلمين والمتعلمين ، فما هي الا صيحات مؤداها ضعف التعليم والتعلم في العربية ، لانها تنادي بحذف بعض موضوعات النحو وتمارينه ودمج بعضها ببعض ، فضلاً عن تعطيل فهم بعض المصطلحات النحوية التي تركز في زوايا الاهمال اللغوي ، قياساً الى تعطيل بعض مناحي الصوت اللغوي الذي يراعي عند النطق بالحركات ، لأنها اصوات دالة على معنى ، فهي ابعاض الحروف . فالاهتمام بها هو اهتمام بالمعنى اللغوي للجملة العربية ، وما قواعد النحو العربي الا تأكيد على التأثير الصوتي للحركات في المعنى الاجمالي للكلمة العربية ؛ لان النحو يهتم بأواخر الكلم التي تتأثر بنظرية التعامل في النحو ، تلك النظرية التي اهتم بها النحاة الاوائل وعدوها النحو العربي كله لما لها من اهمية في عملية الحركات العربية واثرها في المعنى ، فالغاء هذه النظرية معناه الغاء النحو العربي فضلاً عن الغاء بعض مصطلحات عند دمج بعضها ببعض .

ان من اهم الكتب التي تناولت موضوع التيسير في النحو العربي كتاب (احياء النحو) لمؤلفه الاستاذ ابراهيم مصطفى ، الذي حاولنا تحليله ودراسته في ضوء فكرته وفكرة مؤلفه ومنهجه في الدراسة وموضوعاته التي رسمها وما اثاره بخصوص نظرية العامل ، فضلاً عن اصل الاعراب ومعانيه والعلامات الاصلية والفرعية الدالة عليه ، والمبتدأ والخبر ونواسخها والتوابع ودراسة الصرف العربي ، وكيف ان الباحث قرر حذف بعض الموضوعات من النحو ؛ لانه يرى لا مبرر لدراستها ولا سيما موضوعات التعليق والالغاء في (ظن) والاشتغال ، وجواز الوجهين في الاعراب فضلاً عن دراسة النحو في ضوء الاساليب اللغوية لا الموضوعات النحوية ، والى غير ذلك من الموضوعات مثل نيابة الكسرة عن الفتحة في نصب جمع المؤنث السالم والفتحة في جر المنوع من الصرف .

وبعد هذا التحليل اليسير لموضوعات الكتاب لا يسعني جهداً الا أن اوجه النقد الموضوعي البناء لمنهج مؤلفه وطريقة عرض موضوعات في النحو العربي وموضوعاته

التي استبقيتها من دراستي لامات الكتب النحوية ، فضلا عن الاستعانة بآراء شيوخي
واساتذتي الافاضل التي حصلنا عليها ونحن على مقاعد الدراسة ولا سيما عند خوضنا
في موضوع تيسير النحو العربي وتجديده .

التعريف بالكتاب : كتاب (إحياء النحو) لمؤلفه الاستاذ ابراهيم مصطفى

المدرس بكلية الاداب بالجامعة المصرية . تم تحريره مع تمام سنة ١٩٣٦ وتم
طبعه بمطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة في سنة ١٩٣٧ وقام بتصحيح
طبعه وترتيب وضعه محمد افندي مصطفى الفقيه . ويقع في (١٩٧) صفحة وافتتح
بتقديم الدكتور طه حسين الذي اثنى عليه مشيداً بجهود مؤلفه ابراهيم مصطفى حين
عرض علماً حياً يدون الحياة والذوق وشهد له بالتوفيق بقوله :- ((وأشهد لقد وفق
ابراهيم الى إحياء النحو فانظر في هذا الكتاب فسترى أنّ ابراهيم لا يعرض عليك علماً
ميتاً ، وإنما يعرض عليك علماً حياً يبعث الحياة في الذوق))^(١)

أما المؤلف فقد قال في مقدمته عن كتابه : ((هذا البحث من النحو ، عكفت
عليه سبع سنين وأقدمه إليك في صفحات ... أطمح أن أغير منهج البحث النحوي للغة
العربية وأن أرفع عن المتعلمين إصرَ هذا النحو ، وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة ،
تقريبهم من العربية .))^(٢)

وقال أيضاً إنّه اقتصر فيه على إعراب الاسم ، لأنه يرجو أن يجد من نقد النقاد
ماينفع به في دراسة الفعل ، فقال في خاتمة كتابه : ((أني أقدم ... فكرتي في النحو
وفي إعراب الاسم ... وأثرت أن أرسل هذا البحث خاصاً بإعراب الاسم لأنّ ذلك أدنى
الى بيانه ، وابتعث على درسه ، ولأن اعراب الاسم يقوم منفرداً مستقلاً في بحثه وبيانه
عن إعراب الفعل ولأني أرجو أن أجد من نقد الناقدين ، وبحث الباحثين ماعسى ان انتفع
به في درس الفعل . أو عرضه من بعد .))^(٣)

(١) تقديم الكتاب /س

(٢) خاتمة الكتاب /١٩٣ مقدمة المؤلف /أ

(٣) مقدمة المؤلف /د

الظاهر ان المؤلف أخرج هذا الكتاب (إحياء النحو) عن إعراب الاسم ، وطُبِعَ ولم تظهر الدراسة عن إعراب الفعل لامور خاصة بالمؤلف والدراسة .

فكرة البحث ((الكتاب)) :

أشار المؤلف (ابراهيم مصطفى) الى أنّ هناك جهوداً بذلت لتيسير النحو وتسهيله لكنها اصطنعت التعليم فيها اصطناعاً ، وهذا السبب الذي جعل صعوبة في النحو العربي ، بقوله : ((ولقد بُدِلَ في تهوين النحو جهودٌ مجيدة ، واصطنعت اصول التعليم اصطناعاً بارعاً ، ليكون قريباً واضحاً ، على أنه لم يتجه أحدٌ الى القواعد نفسها والى طريقة وضعها ، فيسأل : ألا يمكن أن تكون تلك الصعوبة من ناحية وضع النحو وتدوين قواعده ، وأن يكون الدواء في تبديل منهج البحث النحوي للغة العربية .))^(١)

فالمؤلف يرى أنّ القواعد نوعان : نوع ليس عسير ولاخلاف فيه بين النحاة ، ونوع فيه عسر ودرسهُ يكثر فيه خلاف ، بقوله : ((ولقد تميز عندي نوعان من القواعد : نوع لاتجد في تعليمه عسراً ، ولا في التزمه عناء ، ولا ترى خلاف النحاة فيه كبيراً ، وذلك كالعدد ورعاية احكامه في مثل : قال رجلان ، والرجلان قالوا . وقال رجال ، والرجال قالوا . فمع دقة الحكم في رعاية العدد ، واختلافه تبعاً لموضع الاسم والفعل من الجملة ، لاتجد العناء في تصوره ، ولا المزلة في استعماله . ونوع آخر لايسهل درسه ، ولايومن الزلل فيه وقد يكثر عنده خلاف النحاة ، ويشتد جدلهم كرفع الاسم أو نصبه في مواضع الكلام))^(٢)

الظاهر ان فكرة البحث (احياء النحو) قامت على دراسةٍ لأبواب النحو العديدة وبيان آرائة التي قصد بها احياء النحو وتجديده ، فمثلاً أنه تحدث عن حركات الإعراب فذكر أن الضمة علم الاسناد والكسرة علم الإضافة والفتحة ليست بعلم على عراب ولكنها الحركة الحقيقية المستحبة وان التتوين علم التتكير ولك في كلّ علم الاتتونه وإنما تُحلقه

(١) مقدمة المؤلف /د

(٢) مقدمة المؤلف /د-هـ

التتوين إذا البسته شيئاً من الاتتكير ، وفي كل هذا طرح الأدلة التي تؤيد آراءه^(١) فنراه يقول : ((والبحث ... هو شرح موجز لهذه الفكرة ، ودرس لها في أبواب النحو المختلفة ، وبيان لما رأينا من الأدلة لتأييدها))^(٢)

لكن الفكرة الاساسية للكتاب هي صلة العلامات الاعرابية بالمعنى والتي اتضحت أما علامات الإعراب ، فقللاً أن ترى لاختلافها أثراً في تصوير المعنى ، وقللاً أن نشعرنا النحاة يفرق بين أن تنصب أو ترفع ، ولو أنه تبع هذا التبديل في الإعراب تبديل في المعنى ، ولكان ذلك هو الحكم بين النحاة فيما اختلفوا فيه ، ولكان هو الهادي للمتكلم أن يتبع في كلامه وجهاً من الاعراب ، فلو أن حركات الإعراب كانت دوالاً على شيء في الكلام ، وكان لها أثر غي تصوير المعنى يحسه المتكلم ويدرك مافيه من الإشارة ومن وجه الدلالة ، ما كان الإعراب موضع هذا الخلاف بين النحاة ، ولاكان تعلمه بهذه المكانة من الصعوبة ، وزواله بتلك المنزلة من السرعة))^(٣)

موضوعات الكتاب :

١ - حدُّ النحو كما رسمه النحاة :

ذكرالمؤلف في هذا الفصل أن النحاة يعرفون النحو بأنه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءاً ، أنهم قد ضيقوا من حدود النحو الواسعة حيث قصره على أواخر الكلماتفي ضوء هذا التعريف ، وقد ضيقوا كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة ، بقوله : ((يقول النحاة في تحديد علم النحو . إنه علم يُعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءاً . فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة ، بل على خاصة من خواصه . وهي الإعرابُ والبناء . ثم هم لايعنون كثيراً بالبناء ولايطيلون البحث في أحكامه ، وإنما يجعلون مهمهم منه بيان أسبابه وعلله . فغاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه ، حتى سمّاه بعضهم علمَ الأعراب ، وفي هذا التحديد تضيق شديد

(١) ينظر مقدمة المؤلف /و-ز

(٢) مقدمة المؤلف /ح

(٣) إحياء النحو / المقدمة /هـ - و

لدائرة البحث النحوي ، وتقصير لمداه ، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله ، فإنَّ النحو ... هو قانون تأليف الكلام ، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة ن والجملة مع الجمل حتى تتسيق العنارة ويمكن أن تؤدي معناها .^(١)

وفي ضوء هذا التضييق يذكر المؤلف أنَّ طرقَ الإثبات والنفي وغيرها من صور الكلام قد مرّوا بها من غير درس إلا ما كان منها ماساً بالإعراب أي أنهم لم يخصصوا لها أبواباً خاصة بها عند دراسة النحو العربي لكنهم درسوها في ضوء علاقاتها بالإعراب ، فنراه يقول : ((فالنفي مثلاً كثير الدوران في الكلام ، مختلف الأساليب في العربية ، متعددة الأدوات ، يُنفى بالحرف ، وبالفعل ، وبالأسم . وكان جديراً أن يدرس منفرداً لثُعرف خصائصه ، وتميز أنواعه وأساليبه ، ولكنه دُرُس مُفَرَّقاً على أبواب الإعراب ممزقاً كما ترى : (ليس) درس في باب (كان) لأنها تعمل عملها ، على أن (كان) للإثبات و (ليس) للنفي ، وعلى ان (كان) للمضي و (ليس) للحال ولكن العمل وحده - وهو الحكم اللفظي - كان سبب التبويب والتصنيف . و(ما، وإن) درسها في باب الحَقِّ ب (كان) لأنهما يماثلانها بالعمل أحياناً . و (لا) درست ملحقة ب (كان) ثم تابعة (لِإِنَّ) . إذا كانت تُماثلُ الأولى في العمل مرة ، وتماثل الثانية فيه مرة أخرى ... و (غير ، وإلا ، وليس) تدرس في باب الاستثناء . و (لن) في نصب الفعل و (لم ولما) في جزمه .^(٢)

وقد ذكر أنَّ الحال نفسه في دراسة التأكد وزمن الفعل والتقديم والتأخير وغيرها من ابواب النحو ، فالمؤلف يريد دراسة الأساليب دراسة موحدة أي كلَّ أسلوب على جِدَّة لكي تكون فيه رغبة للدرس والدراسة . فقال : ((لو جُمعت أساليب التوكيد في العربية وتُبَيَّن ما يكون تنبيهاً للسابع ، وما يكون تأكيداً للخبر ، وما يكون تقوية لرغبة ، وكان أقرب

(١) إحياء النحو / ١

(٢) المصدر نفسه / ٤-٥

الى أن تدرس كل انواع التوكيد ، ويُبين لكلّ نوع موضعه ، وكان أدنى إلى توضيح أساليب العربية وسرّها في التعبير))^(١)

وفي ضوء هذا أنّ المؤلف يؤكد أنّ النحاة قد أخطأوا للعربية ، لأنهم حين حددوا النحو حرموا انفسهم وحرّمونا من الاطلاع على كثير من اسرارها وأساليبها المتنوعة ، وأنهم حين رسموا للنحو طريقة لفظية اهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع او نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى .^(٢) فهو في هذا يلوم النحاة على تجويزهم وجهين من الاعراب أو اكثر وبهذه الأوجه يشتد بينهم الجدل ويطول الاجتماع ، ثم لا يصلون الى كلمة فاصلة في جدالهم هذا .^(٣)

٢- أصل الإعراب :

ذكر المؤلف في هذا أنّهم اکتبوا على درس الاعراب ظاهرة وقواعد أكثر من ألف عام فالنحاة في هذه المدة جعلوا الاعراب اساس بحثهم وانه أثر يجلبه العامل مذكوراً وغير مذكور فهو مقدّر ملحوظ ، وبطيلون في شرح ذلك العامل وشرطه ووجه عمله حتى تكاد تكون نظريته عنده هي النحو كلّهُ .

فقال : ((أكتب النحاة على درس الإعراب وقواعده فوق ألف عام ، لا يعدلون به شيئاً ، ولا يرون من خصائص العربية ما ينبغي أن يشغلهم دونه ، وألفوا فيه الاسفار الطوال ، واكثروا من الجدل والمنافسة في تعليقه وفلسفته حتى تركوا نحو العربية أوسع الأنحاء أسفاراً وتأليفً وفلسفة وجدلاً ، فماذا بلغوا من كشف سرّ الإعراب وبيان حقيقته ؟

أساس كلّ بحثهم فيه أن (الإعراب أثر يجلبه العمل)) ، فكل حركة من حركاته ، وكل علاقة من علاقاته ، إنما يجيء تبعاً لعامل في الجملة - إن لم يكن مذكوراً ملفوظاً ،

(١) إحياء النحو / ٦

(٢) ينظر إحياء النحو / ٧-٨

(٣) ينظر إحياء النحو / ٨

فهو مقدّر ملحوظ ويطلبون في شرح العامل وشرطه ووجه عمله حتى تكاد تكون نظرية العامل عنهم هي النحو كله ((^(١))

وقد ذكر أيضاً أنّ النحاة قد تأثروا بالفلسفة الكلامية التي كانت منتشرة بينهم ورأوا أنّ الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدّل بتبدّل التراكيب . بقوله : ((والنحاة في سبيلهم هذا متأثرون كلّ التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم فرأوا أنّ الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدّل بتبدّل التركيب ، على نظام فيه شئ من الإضطراب ؛ فقالوا عرضُ حادثٍ لا بدّ له من مُحدثٍ وأثر لا بدّ له من مؤثر ، ولم يقبلوا أنّ يكون المتكلم مُحدثِ هذا الأثر لأنه ليس حرّاً فيه يحدثه متى يشاء ؛ وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً ، وعلّة موجبة وبحثوا عنها في الكلام فعدّوا هذه العوامل ، ورسموا قوانينها .))^(٢)

ويذكر المؤلف أنّ ما يؤخذ عليهم هو لإضطرابهم الى تقدير العامل الإعرابي وقد يكون هذا التقدير صناعياً يراد به تسوية صناعة الإعراب ، وفي هذا أنهم أضعوا العناية بمعنى الكلام ، وفي ضوء ذلك اشتدّ بينهم الخلاف وإضطروا الى أن يعترفوا بالعامل المعنوي مثل : المبتدأ مرفوع بالأبتداء .

قال ابراهيم مصطفى : ((إنّ النحاة ... لم يُفوا بمذهبهم ، أو لم تفِ نظريتهم بكل حاجاتهم في الإعراب ، لأنهم بعدما اشرطوا أن يكون العامل متكلماً به أو مقدراً في الكلام ، إضطروا الى الإعتراف بالعامل المعنوي . فالبصريون يجعلون الرفع للمبتدأ هو الإبتداء وهو عامل معنوي . و الكوفيون يثبتون عامل معنوياً آخر يسمونه الخلاف ، يجعلونه عامل النصب في الظرف إذا كان خيراً ... أما في باب التمييز فقالوا : إنّ الإسم نصب عن تمام الكلام ولم يذكروا عاملاً لفظياً ولا معنوياً . فهذه الوجه تنقص نظرية النحاة في العامل ، أو تنقصها في الأقل ، وهي مناقشة لكلامهم بمثل أصولهم ، وبحكم قواعدهم التي إتزموا . على أنّ أكبر ما يعيننا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا

(١) أحياء النحو / ٢٢

(٢) إحياء النحو / ٣١

الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره ، ولم يروا في علاماته إشارة الى معنى ، ولا أثراً في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته . فقد رأيت الكسائي يحرك نون (رئمان) بالحركات الثلاث من غير أن يشير الى ما يصير اليه المعنى عن كل حركة .))^(١)

والمؤلف في كلامه هذا يرى أنه لا عامل . وهو نقص لنظريتهم في العامل . كما أنه يوجه نقداً لنظرية النحاة في كونهم جعلوا الإعراب حكماً في لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره ولم يروا في علاماته إشارة الى معنى .

١ - معاني الإعراب :

ذكرالمؤلف في هذا المبحث معني الضمة والكسرة وعدّ الضمة علم الإسناد و الكسرة علم الإضافة بقولة : ((فأما الضمة فأنها علم الإسناد ، ودليل أنّ الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها . وأما الكسرة فأنها علم الإضافة وإشارة إلى إرتباط الكلمة بما قبلها ، سواء أكان هذا الإرتباط بأداة أم بغير أداة كما في (كتاب محمد) و (كتاب لمحمد) ، ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه ، إلا أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الإتياع .))^(٢)

تم إنه يعدّ الضمة بأنها الأصل الأول لأنها علم الإسناد وموضعها المسند إليه والمتحدث عنه ، فالمبتدأ والفاعل ونائب الفاعل كل واحد منهما هو (مسند إليه ، وهذا إصطلاح إصطلحه علماء البيان واستعملوه في كتبهم ، والثلاثة جعلوها نوعاً واحداً في العنوان وما أجروا عليها من أحكام ، وهو بذلك لا يرى ما يدعو الى تفريقها ، وإن الفوارق الظاهرة التي جعلها النحاة بين الفاعل والمبتدأ قد تكون منسجمة مع صناعتهم في الإعراب ولكنها بعيدة عن أساليب العربية ، فقال : ((وإذا تتبعنا أحكام هذه الأبواب لم نر ما يدعو الى تفريقها ، ورأينا في أحكامها من الاتفاق والتماثل ما يوجب أن تكون باباً واحداً يعفينا من تشقيق الكلام وتكثير الأقسام ، فأما نائب الفاعل فإن النحاة أنفسهم

(١) المصدر نفسة / ٤٠ . ٤١

(٢) احياء النحو / ٥٠ .

لايفرقون بينه وبين الفاعل في الأحكام ، ومنهم من يرسم لهما باباً واحداً ... وأما الفاعل والمبتدأ ، فإن النحاة يجعلون بينهما فوارق ماثلة ظاهرة ، ويجعلون لكل باب أحكاماً خاصة ، ولكن شيئاً من الإمعان في درسها ينتهي الى توحيد البابين واتفاقهما في الأحكام ، والى أنّ هذا التقريب قد يكون منسجماً مع صناعة النحاة في الإعراب ، ولكنه مبعد عن فهم الأساليب العربية ((⁽¹⁾).

من هذا نرى إن إبراهيم مصطفى يدعو إلى دمج أحكام المرفوعات الثلاثة (الفاعل والمبتدأ و نائب الفاعل) لأنَّ فيها إتفاقاً و تماثلاً يوجب ان تكون باباً واحداً . وإنَّ الفروق التي بيّنها كما يراها النحاة فإنهم صنعوها بسبب صناعتهم النحوية ومطلّحهم النحوي ، وإنَّ الأصل في الثلاثة مطرد وبهذا اغنتنا عن تقدير الأبواب وفلسفة العامل والخلاف النحوي . فقال : ((هذه أبواب الرفع الثلاثة : المبتدأ ، والفاعل ، و نائب الفاعل ، اضطرر فيها الأصل الذي قررنا وأغنانا عن تكثير الأقسام وتعدد الابواب ، وعن فلسفة العامل ، وشغب الخلاف و جعل الحكم النحوي أقرب الى الفهم ، وأدنى الى روح العربية ، ولايخرج عن هذا الأصل من المرفوعات إلاَّ بابان ، أحدهما المنادى في بعض حالاته ، مثل يا احمد ويا رجلُ والثاني منصوب إنَّ وأخواتها))⁽²⁾ .

فيعدُّ المؤلف اسم (ن) وأخواتها ، مسنداً إليه وحقه الرفع على الأصل ولكنه نُصب لكثرة إتصاله بالضمير ، فلما أكثر النحاة من إتباع (إنَّ) بالضمير جعلوه ضمير نصب وكثر هذا حتى غلب على وهم أن الموضع للنصب ، فلما جاء الاسم الظاهر نُصب أيضاً ، وهذا يفهم من قوله : ((إسم (إنَّ) فيه متحث عنه ، وحقه الفع على أصلنا الذي قررناه ولكنه منصوب ولا نتخرج أن نقول : إنَّ النحاة قد أخطأوا فهم هذا الباب وتدوينه ثم تجرأوا على تغليب العرب في بعض احكامه))⁽³⁾

(1) المصدر نفسه / ٥٤-٥٥

(2) المصدر نفسه / ٦٠

(3) احياء النحو / ٦٤.

ثم يقول أيضاً : ((استعمال العرب اسم إن منصوباً ، وما نجده من أثر الرفع فيه ، إذ يجي أحياناً مرفوعاً ثم يعطف عليه ويؤكد بالرفع ايضاً وذلك أنهم لما أكثروا من اتباع (إن) بالضمير جعلوه ضمير نصب ووصلوها بها ، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب ، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضاً ، وهذا موضع دقيق في العربية ولكنه صحح مطرد عند الاختبار ، أثبتته النحاة وسموه الإعراب على التوهم ، وتوسع في بحثه صاحب (الخصائص) ومن أمثاته عندهم : ما زيد قائماً ولا قاعداً . يقول النحاة إن (قاعد) معطوف على (قائماً) على التوهم أنه جُرَّ بالباء لأن الموضع يغلب ان تجي فيه الباء))^(١)

ويعدُّ المؤلف باب الإضافة من اكثر الأبواب شيوعاً في العربية وعلمه الكسرة سواء كانت هذه الإضافة بغير أداة ، كمطرُ السماء ، أو بأداة كمط من السماء ، فقد تكون الإضافة لبيان الفاعل (خلقُ الله) والمفعول (خلقُ السوات) وللمكان (طباءٌ وجرة) وللزمان (بردُ الشتاء) ولبيان الموصوف (حسن الوجه) وغير هذه التعابير ، بطريقة الإضافة واستخدام حروف الجر في الجملة كثيرة في العربية متعددة واسعة التصرف توسع العرب في استعمالها ، فعلى النحاة ان يدرسوها درساً عميقاً ، لالبيبتوا اثرها في اللفظ وحكمها الاعرابي بل ليغرفوا اثرها في بيان الاسلوب واثرها في تصوير المعاني ، ومدى تصرف العرب فيها وطريقة التوسع في استخدامها في اللغة العربية .^(٢)

أمَّا الفتحة فيراها المؤلف ليست علامة اعراب بل هي حركة خفيفة مستحبة عند العرب ولانها لا تدل على معنى كالضمة والكسرة ، فنراه يقول : ((إنَّ الفتحة لاتدل على معنى كالضمة والكسرة ، فليست بعلم إعراب وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التي يحبون أن يُشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام . فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامة .))^(٣)

(١) المصدر نفسة / ٧٠

(٢) ينظر احياء النحو / ٧٢/٧٧

(٣) إحياء النحو / ٧٨

وبين المؤلف الأمر الذي يَشْهَدُ أَنَّ الفتحه ليست بعلم إعراب بقوله : ((فقد رأيت العرب تصبو إلى الفتح حين يحذف داعي الجر حرفاً أو إسماً وكذلك يصيرون إليه حين يتحول عن الكلمة داعي الرفع أيضاً ، تقول : جزع زيدٌ وعمرو ، تريد أن تتحدث عن كل منهما فترفع . فإذا كان الحديث عن واحد . وكان الثاني من تكلمة الحديث ، تحوّل داعي الرفع عنه فنصب ؛ وقلت جزع زيدٌ وعمراً .))^(١)

يفهم من هذا إنَّ الفتحه لا تدل على معنى فليست بعلم إعراب وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة ويدل على هذا كثرة دورانها في الكلام فهي خفيفة من حيث المخرج الصوتي وهي أخف من السكون الذي يستدعي ضغط النَّفْس عند مخرج الحرف .

ويذكر المؤلف ان في كلام العرب ما يؤيد أن الفتحه ليست إعراباً ، قولهم بالنصب على نزع الخافض نحو (تمرّون الديارَ) أي (تمرّون بالديار) ، (وكلمته فاهُ الى فيّ) و (بعتهُ يداً بيد) ، والنحاة ينصبون مثل هذا على الحال ، ثم يجدونه مخالفاً للرسوم التي وضعوها للحال ، فيتأولون لذلك كعادتهم في التأويل .^(٢)

٢- العلامات الفرعية للإعراب :

أخذ المؤلف على النحاة بأنهم أطالوا بذكر علامات اخرى للإعراب سموها العلامات الفرعية التي جعلوها نائبةً عن العلامات الأصلية والحقيقة أنّهما وجه واحد ولاداعي لهذا التفصيل والإطالة بتقسيم العلامات الى أصلية وفرعية ، ففي الاسماء الخمسة يرى المؤلف أنّ اعرابه بالحروف جاء نتيجة لين الحركات الضمة والكسرة والفتح فأصبحت واواً وياءً وألفاً ، فلا حاجة لهذا التفصيل والتطويل فضل عن أنها تتكون من حرفين الأول منها حرف حلق وحروف الحلق ضعيفة في النطق ، والعرب

(١) إحياء النحو / ٩٧ - ٩٨

(٢) ينظر إحياء النحو / ٩٦ - ٩٩

تستروح في نطق الكلمات فجعلتها على ثلاثة أحرف بعد مد تلك الحركات ومطلقها لتعطي الكلمة خطأً من البيان في النطق. (١)

أما في جمع المؤنث السالم فالأمر أهون فالواو اشباع للضمة والياء اشباع الكسرة وأغفل الفتح فيه لأنه ليس بإعراب ، واعتنوا بالجر واغفلوا النصب فيه لأن نظيره هو جمع المؤنث السالم يرفع بالضمة ويجر بالكسرة واغفل الفتح فيه أيضاً . (٢)

وتحدث المؤلف عن الممنوع من الصرف وعدّ فيه الفتحة غير نائية عن الكسرة وإنما جيء بها لإزالة الشبيه بينه وبين المضاف الى ياء المتكلم في حالة حرمانه من التنوين ، ثم إنه يعد رأي النحاة في شأن الفتحة أنها حركة بناء ، رأياً صائباً ووجيهاً . (٣) وقرر أن إعراب الامثني شاذّ عن الأصل لأنّ باب التنثية غريبٌ في العربية كباب العدد . (٤)

٣- التوابع : عطف النسق :

تحدث المؤلف عن التوابع وأنها يطرد فيها الأصل الذي سبق في معاني الاعراب ، فإذا قلت في عطف النسق : (جاء زيد عمرو) وجدت أنّ الاسمين متحدث عنهما فاستحق كل منهما الرفع على ذلك الأصل الذي قررنا ولم يكن الأول احق به من الثاني ولم يكن الثاني محمولاً عليه فيه ، وإنّ ليس هناك اتباع في العطف ، وإنما هو اشراك أو تشريك كما قال سيبويه وهو بهذا التقرير يوضح ان لا يكون لباب العطف اعرابٌ خاص ، أي أنّ عطف النسق ليس بتابع لأنّ الثاني شريكٌ للأول وله مثله صفة الاستقلال فيعرب مثله مستنداً اليها ومضافاً اوغير ذلك ، والاهتمام ينبغي أن يوجه الى معاني حروف العطف هذا ما ذهب اليه المؤلف بقوله : ((وباب العطف إذاً ليس له اعراب خاص ، وليس جديراً أن يُعدّ من التوابع ، ولا أن يفرد بباب لدرسه هذا من ناحية

(١) ينظر إحياء النحو / ١٠٨ - ١٠٩

(٢) المصدر نفسه / ١١١

(٣) المصدر نفسه / ١١٢

(٤) المصدر نفسه / ١١٣

الإعراب ، أما من جهة معاني الحروف العاطفة أو المشتركة ومواضع استعمالها ، فهذا مكان الدرس ، ولم نزل ندعو الى دراسة الأدوات منفصلة عما أعدّته النحاة لها من أثر في الإعراب ، والى توفير البحث عن معانيها وسبل استعمالها كما طلبنا من قبل في أدوات النفي، وأدوات التوكيد . ونعد هذا أحق الدراسات النحوية ان توفر عليها العناية وننعم فيها النظر ، لنكشف عن اسرار العربية في التعبير ومزاياها في البيان وحسن التصوير))^(١)

الظاهر أنّ ابراهيم مصطفى يميل الى دراسة اللغة من خلال الأساليب أي دراسة ادوات كلّ اسلوب على حدة كأدوات النفي والتوكيد والاستفهام وبذلك درس الأوائل الاساليب في ضوء دراسة علم المعاني .

٤- بقية التتابع :

ويذكر التتابع الاخرى غير عطف النسق ويعدها قسمين :

الاول : الذي تكون فيه الكلمة الثانية مكملةً الاولى من حيث المعنى ، ولا يفهم المعنى إلا بهما معاً . نحو (استشرعاً فلا نصيحاً) وهذا هو النعت بعينه ، والقسم الثاني لا تكون الثانية بمنزلة المكملة للاولى ، بل تكون الاولى دالة على معنى مستقلٍ بإفهامها . والثانية دالة على معنى الاولى في ضوء البيان والإيضاح الذي يأتي من قرن الكلمتين إحداهما الى الاخرى وهذا يشمل البديل والتوكيد وعطف البيان،^(٢) (١)

ويرى المؤلف ان الفرق بين عطف البيان والبديل و الفصل بينهما عسير لدى النحاة وليس بوجيه ان يفرق بين التوكيد والبديل فانه اسلوب واحد نحو (جاء القوم بعضهم) او (جاء القوم كلّهم) ويذهب الى ان التوكيد هو نوع من البديل . وهذا ظاهر بقوله : ((هذا التقسيم على وضوحه وقلة الاقسام فيه واعتمادهُ على المعنى . يفصل ما

^(١) ينظر إحياء النحو / ١١٥-١١٦ وينظر أيضاً في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث

٧٤/

^(٢) ينظر إحياء النحو / ١١٨ - ١٢٠

بين النحاة من خلاف في تمييز الأقسام بعضها من بعض وبقينا الاضطراب الذي يضطره النحاة في كثير من المواضع : أ هي نعت ام بدل ام عطف بيان ((⁽¹⁾) اما النعت السببي فلا يعدّه ابراهيم مصطفى من التوابع في رأيه وان ((حقه ان ينفصل عما قبله والا يجري عليه في اعرابه ولكنه اذا وافقه في التعريف والتكثير جرى عليه في اعرابه وكان ذلك من باب المجاورة))(⁽²⁾) وفي هذا استند الى ماروي عن العرب من قولهم (هذا حجرٌ ضبٌّ خربٍ) علان اصله (خربٌ حُجْرُهُ)

٥- الخبر :

يعدّه المؤلف تابعاً من التوابع ويزيده عليها ، لأنه اهم الأقسام وأولها وهي وعين الكلمة الأولى (المبتدأ) وتوافقها في التذكير والتأنيث والاعراب نحو (محمد عالم) فرفع لأنه عين المبتدأ وان لم يكن عينه فقد يُصَبَّ نحو (محمد أمامَ المنزل) ، ولكن النحاة لم يقولوا بإتباعه لأنهم (أو المبتدأ مرفوعاً والخبر منصوباً في باب (كان) ومع (إن) منصوباً وخبرها مرفوعٌ .(⁽³⁾)

٦- تكملة البحث :

جواز الوجهين من الاعراب عارض هذا ولم يجوزه المؤلف فقد ذهب الى أنّ (الأصل الذي تقرر لاساير هذا التخيير ولا يجيز أن يكون للكلام وجهان من الاعراب يلبس المتكلم أيهما شاء ، فمتى ثبت أنّ للحركة أثراً في تصوير المعنى تجتلب لتحقيقه ، لم يكن للمتكلم أن يعدل عن حركة إلى أخرى حتى يختلف المعنى الذي يقصد الى تصويره . فيختلف الاعراب تبعاً له .(⁽⁴⁾) فمثلاً اسم (لا) مرةً مرفوع لانها نعمل عمل ليس ولامثال لها عند النحاة إلا بشيء من الشعر ، ومرةً يجعلونها عاملة عمل (إنّ) فالاسم

(¹) احياء النحو / ١٢١ - ١٢٢

(²) احياء النحو / ١٢٥

(³) ينظر احياء النحو / ١٢٦ - ١٢٧

(⁴) احياء النحو / ١٢٩ - ١٣٠

بعدها منصوب من غير تتوين والخبر مرفوع ، ومرة يجعلونها مهملة فبعدها مبتدأ وخبر ، نحو ((ذلك الكتاب لا ريب فيه))^(١) ((ولا خوف عليهم ولا هم يخزنون))^(٢) ، ويذهب الى أننا لم نحصل على رأي مستقيم في هذا الباب من لدن النحاة يصل بين حكم الإعراب ومعنى الكلام .^(٣) فضلاً عن عن أنها تكون مع الفعل ناهية ونافية فالناهية تجزم الفعل والنافية تختص بالمضارع وتنفيه محولة اياه الى الاستقبال ولا تدخل مع الماضي إلا قليلا ويشترط ان تتكرر نحو قوله تعالى : (فلا صدق ولا صلى)^(٤) ومع الاسم نحو لاضير ولا فوت فالخبر يقدر وهو لغو ، ولا يزيد تقديره في المعنى شيئاً وفي هذا لا يرى ضرورة لتعدد معاني (لا) .

أما في باب (ظن) فإنه لا يرى أن هناك موضعاً يجوز فيه الرفع والنصب واتما هو المعنى الذي يراد بيانه يوجب سبيلاً واحداً متخصصاً للإداء وهو بهذا يرفض قول النحاة في الإلغاء والتعليق .

ويذهب ايضاً الى انه لاحاجة لدعوى الاشتغال وجواز النصب والرفع وترجيح النصب بل يقول : (إذا كان المعنى ان تخبر بالفعل وتحدث به عن فاعله فالحكم النصب وإذا كان المتحدث عن الاسم فالحكم الرفع)^(٥) والمؤلف في هذا الباب يربط الاعراب بالمعنى وصرح بهذا في باب المفعول معه بقوله : ((وفصل القضية في هذا الباب ، أنك إذا أردت معنى المصاحبة وكانت الواو في معنى (مع) وجب النصب وكان ذلك سائراً مع أصلنا ، فإن الاسم بعد هذه الواو من تمام الحديث ، ليس بمحدث عنه ولا بمضاف اليه فحكمه النصب وإذا لم ترد معنى المصاحبة أو المعية ، كما هو الإصطلاح ، فإنها واو العطف))^(٦).

(١) القيامة / ٣١

(٢) البقرة / ٢

(٣) ينظر احياء النحو / ١٣٠ - ١٤٣

(٤) البقرة / ٢

(٥) احياء النحو / ١٥٦

(٦) المصدر نفسه / ١٦٢

٩- الصرف :

ذكر المؤلف أنّ التتوين الذي يلحق الاسم المعرب صرفاً والاسم المنون مصروفاً ، والذي يراه يجب ان يكون للتتوين معنى يدل عليه فهو علامة التتكير - وبهذا للتعريف علاقة تدخل أول الاسم وهي (آل) وللتتكير علامة تلحقه وهي التتوين ، وان قاعدة النحاة في منع الصرف مضطربة فقد ورد من الاسماء ما هو ممنوع من الصرف وليس فيه شيء من علّهم نحو كلمة (سحر) إذا أُريد به سحر معين .

وان تخصيص النحاة لتتوين التتكير بالمبنيات غير مقبول لأنه في المعربات اكثر دلالة على التتكير ووسع استعمالاً^(١) وذهب المؤلف الى أن الأصل في العلم ألاّ ينون ، ولك في كلّ علم ألاتنونه وانما يجوز ان يلحقه اذا كان فيه معنى من معاني التتكير ، وقد حاول ان يدلل في كلام طويل على ان الاعلام التي مُنعت من التتوين خالية من معاني التتكير .

أما اسم التتصيل نحو (أكبر واصغر) فقال في منعه من التتوين لمصاحبته (من) وكأن ذلك نوع من التعريف لقصد الإحاطة .^(٢) وهذا ظاهر في قول ابراهيم مصطفى : ((انه إذا قصد بالجمع والاستغراق والدلالة على الإحاطة منع التتوين لما فيه من معنى التعريف على طبيعة العربية ومجراها في التعريف والتتكير ، فإذا لم يُقصد إلى الاستغراق والإحاطة فالاسم منون))^(٣)

أما لصفة مثل (آخر) و (ثلاث ورباع) فقد منعت من الصرف لما تحمل في نية التعريف هذا ما ذهب اليه المؤلف بقوله : ((أنّ السبب في منع التتوين من (أُخْرَ) و (جُمع) إنما هي نية التصريف ، وأنّ استعمال مثني وثلاث قليل . وانه يحذف منهما التتوين إذا قُصد بها الى شيء من التعريف))^(٤)

(١) ينظر احياء النحو / ١٦٤ وما بعدها

(٢) ينظر في حركة تجديد / النحو وتيسيره في العصر الحديث / ٧٥

(٣) احياء النحو / ١٩٢

(٤) نفسه / ١٨٧

وعلى عدم تنوين الاسم بالمختوم بألف التأنيث المقصورة لأنه يقتضي اسقاط هذه الألف والعربية حريصة عليها ، وقد حُملت الممدودة على المقصورة في الحكم لأنها منها ،^(١) وأما نيابة الفتحة عن الكسرة فقد خرجها المؤلف على ان الممنوع من الصرف اشبه في حال الكسر المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف ياءه فأغفلوا الاعراب بالكسر ولجؤوا الى الفتح مادامت هذه الشبهة فقال : ((ان هذا الاسم لما حرم التنوين - اشبه - في حال الكسر - المضاف الى ياء المتكلم إذا حذف ياءه وحذفها كثير جداً في لغة العرب ، فأغفلوا الإعراب بالكسرة والبتجأوا الى الفتح مادامت هذه الشبهة))^(٢).

نقد الكتاب في ضوء النحو العربي

المؤلف يريد أن تجمع الأدوات وتدرس في ضوء المعاني (لن ، لم ، ليس ، ما) لأنها تؤدي معنى النفي فتدرس في ضوء اسلوب النفي ، لكن النحو العربي درسها في ضوء العامل فدرس (لن ، ولام التعليل ، وكي) على أنها الفعل المضارع يأتي بعدها منصوباً ويرى أيضاً أن الأدوات الجازمة وغير الجازمة تدرس في ضوء اسلوب الشرط ، وهذا مردود عليه لأنّ النحاة صنفوا أبواب النحو على كيفية النطق بها ، اي كيفية النطق بهذا الاسم وبهذا الفعل فجمعوا بين (كان وليس) وجعلوا (كان) أم الكتاب لأنها استعملت في الماضي والمضارع والأمر فكأنها فعل تام ، ويجوز ان يتقدم خبرها عليه ، أما (ليس) فينتقض نفيها بـ (إلا) ، و(ليس) لا ينتقض نفيها لأن (ما) حملت عليها ، فالاسلوب التعليمي في النحو مبني على كيف ننطق ، فدراسة الأساليب ضمن النحو لكنها حذفت منه وسميت بـ (علم المعاني) من علوم البلاغة لان يعنى بها نفي التراكيب لا النطق بالالفاظ من خلال التراكيب .

العوامل المعنوية يعدها المؤلف إثمًا على أهل النحو ، وهذا لا يجوز لأنها متماشية مع ادراك النحاة العامل ، فالمبتدأ (زيد) في جملة (زيد ناجح) رفع بالابتداء وهذا عامل معنوي ، أو رفع بالخبر لأن الاسم إنما يبدأ به لما بعده ، اي نخبر عنه . اي كما يقول سيبويه نذكره أولاً لتخبر عنه ثانياً بشيء .

(١) ينظر في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث / ٧٥

(٢) احياء النحو/ ١١٢

الضمّة علم الاسناد وانّ المرفوعات الأصلية لاتخرج عن (المسند اليه والمسند) وهما (المبتدأ والخبر) أما المسند اليه فهو والفاعل ونائبه ، وكلّ ما عداها مرفوعة فرعاً لا أصلاً لأنها التوابع والخبر علم الإضافة إما إضافة مباشرة مثل (كتابُ زيد) أو إضافة بالحرف مثل (زيدٌ في المكتبة) فحرف الجر يربط بين اسمين أو بين فعل واسم نحو (كتب بالقلم) .

عدّ الفاعل ونائب الفاعل في باب واحد فكلاهما مرفوع والفرق في المفعول به فجملة (كُسِرَ الزجاجُ) تصبح (انكسر الزجاجُ) ، لكن العامل في الثانية يختلف عن العامل في الأولى هذا مردود لأن لكلّ جملة معنى خاص بها فجملة (الحقُّ ظهر) تختلف في المعنى عن جملة (ظهر الحق) وكلّ لفظ له معنى خاص في موضع مختلف عنه في موضع آخر فالجملة الاسمية تدل على الثبوت وهذه فائدة الاخبار أما الجملة الفعلية فهي تدل على التغيير لأنّ الفعل دال على التغيير فهناك فرق في المعنى لأنه هو المطلوب من الجملة العربية وجملة (زيد منطلق) جملة ثابتة وجملة (زيد المنطلق) تعرف بصفة معروفة ، وجملة (زيد هو المنطلق) هذا توكيد ، وهذا الفارق بين الجمل فكيف لايفرق بين الكلمات في المعنى عن الاستخدام في الجملة العربية ، فالمبتدأ في بابه نبتدئ بالاسم إنما يبنى عليه لما بعده . والفاعل لا يحذف وإنما يضمّر عن البصريين وأما يحذف المبتدأ (صبرٌ جميل) التقدير صبري صبرٌ جميل ، ونحو (كيف زيد) نقول : (دنفُ) اي هو دنفٌ أما إذا قلنا : دنف ، فعلٌ والفاعل ضمير مستتر . وصيغة الفعل تبنى على شخص الفاعل فما نقدر الضمير وإنما الضمير مستتر في (دنف) ولكن في المبتدأ ونستطيع ان نقول هو دنفٌ ، أو دنفٌ ، ونقدر المبتدأ . إنّ الفعل أصلاً قام به الفاعل او شخص الفاعل من حين ان المبتدأ لايمكن ان يستغنى في الجملة عن اظهاره او تقديره لأنّ الخبر لايدل له من مبتدأ يُخبر به عنه . المبتدأ والخبر نجد بينهما المطابقة ولكن لاتجد المطابقة بين الفعل والفاعل مثل : زيد قام ، الزيدان قاما ، الزيدون قاموا في حين نقول : قام زيد ، قام الزيدون ، ولكن لاتصح ان تطابق بين الفعل والفاعل في التثنية والجمع إلا في لغة اكلوني البراغيث فيكون للفعل فاعلان ، كلُّ هذا يدلُّ على

أنَّ هناك فرقاً بين المبتدأ والفاعل فكيف نجمع فيما بينهما في التعليم على أنهما مرفوعان

أما ما كان من شأن الفتحة التي لم يجعلها المؤلف علامة اعراب بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، لأنه لا يرى لهذه العلامات أثراً في تصوير معنى الكلمة وقلَّ أن يشعرنا النحاة بفرق بين ان تنصب او ترفع وانها الحركة التي يحبون ان يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام ، هذا مردود عليه لأنَّ الفتحة تدل على معنى وعلامات الاعراب دوالً على معانٍ في تأليف الجملة وربط الكلمة فكلمة (دَنَفٌ) تدل على اسم وكلمة (دَنَفٌ) تدل على فعل والجملة الاسمية دالة على الثبوت اما الجملة الفعلية فدالة على التغير والتبدل كما بيّننا فالفتحة أثر في المعنى فضلاً عن اننا نفهم الفاعلية من المفعولية في الجملة العربية في ضوء الحركة ففي قوله تعالى : ((إنما يخشى الله من عباده العلماء)) فالمعنى دلّ على أنَّ العلماء هم الذين يخافون الله ، فالعلماء فاعل ولفظ الجلالة مفعول به فالضمة أجذبها معنى الجملة والفتحة ايضاً فضلاً عن عامل الفاعلية والمفعولية اي الدلالة على من قام بالفعل ومن وقع عليه الفعل . وقد ذهب الى أنَّ اسم (إنَّ) نصب لكثرة اتصاله بالضمير أي انه يريد ان يقول اسمها ضمير

المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم
- احياء النحو لابراهيم مصطفى - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - مصر ١٩٣٧.
- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مكتبة دار التراث / الطبعة العشرون - القاهرة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث د.نعمة رحيم العزاوي دار الشؤون الثقافية العامة (افاق عربية) بغداد ١٩٩٥ .
- كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن قنبر تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب /١٩٧٩/ الطبعة الثانية .